متابعات إخبارية

معالي وزير العدل يستقبل نائب وزير العدل الفرنسي

❖ التقى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزاره يوم الأحد ١٦ ذي القعدة ١٤٢٦هـ معالي نائب وزير العدل الفرنسي كريستان ريسيجي.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث واستعراض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بالتعاون في المجال العدلي والتعرف على الأنظمة العدليه الجديدة في المملكة.

وقد رحب معاليه بنائب الوزير الفرنسي والوفد المرافق له متمنياً لهم طيب الإقامة في المملكه وأن تسهم زيارتهم في تعزيز التعاون بين البلدين وخاصة في المجال القضائي والحقوقي.

واستعرض معاليه التطورات القضائية في المملكة من خلال إصدار الأنظمة العدلية الجديدة التي تكفل للمتقاضين حقوقهم وتسهم في زيادة دقة وسرعة الإنجاز بمستوى عال من الأداء لضمان استمرار العدل للجميع.

وعبَّر معالي نائب وزير العدل الفرنسي عن سعادته بما لمسه من ترحيب مشيداً بمرفق القضاء بالمملكة وما يشهده من نماء وتطور يجمع الأصالة والمعاصرة بصدور الأنظمة العدلية «الإجراءات الجزائية والمرافعات والمحاماة والسجل العيني للعقار» ورأى أنه يكفل احقاق الحقوق ويحفظ كرامة الإنسان إلى جانب توظيفه للآليات الإدارية الحديثة والتقنيات المتطورة في هذا المجال.

وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهديا التذكارية.

حضر اللقاء المستشار المشرف العام على مكتب وزير العدل الدكتور عبدالملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ ومدير إدارة المستشارين بالوزاره الأستاذ محمد بن عبدالعزيز المهيزع وعدد من المسؤولين بالوزاره.

فيما حضر اللقاء من الجانب الفرنسي مساعد وزير العدل للشؤون الجنائية القاضي جان ماري هويت ومساعد وزير العدل للتنظيم القضائي باتريس دافوست والمدعي العام الأول بوزارة العدل القاضي بوت ايف وسفير فرنسا لدى المملكة شارل هنري داراغون.

وزير العدل يستقبل أمين عام منظمة مؤتمر العالم الإسلامي

❖ استقبل معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بالوزارة يوم السبت ١٤٢٦/١١/٢٢هـ معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث العديد من القضايا والتطورات التي يشهدها العالم الإسلامي.

وزير العدل يلتقي كتاب العدل

❖ التقى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في الوزارة يوم الأحد ١٤٢٦/١١/١٦هـ أصحاب الفضيلة كتاب العدل الملتحقين بالدورة التأهيلية في المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وأكد معاليه خلال اللقاء أهمية عقد مثل هذه اللقاءات للتباحث في الأمور التي يمكن من خلالها إيجاد الحلول المناسبة للعوائق التي قد تعيق العمل العدلي كما أكد اهمية تطوير الأداء والأسلوب الإجرائي.

وأوصى معاليه بالتفاني في العمل وبذل الجهد لخدمة المراجعين خاصة مع توفر التقنية الحديثة التي تسهم في سرعة الإنجاز ودقة الأداء.

حضر اللقاء مدير عام الشؤون الإدارية بالوزارة حمد بن عبدالعزيز الصبيح.

معالي وزير العدل يلتقي رجال الأعمال بجدة

التقى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ مساء يوم الثلاثاء ١٤٢٦/١٢/٢٤هـ برئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة وعدداً من رجال الأعمال وذلك بمقر الغرفة التجارية بجدة.

وقد بدأ اللقاء بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقيت كلمة رجال الأعمال ألقاها نيابة عنهم إبراهيم السبيعي أوضح فيها أن هذا اللقاء يأتي لتبادل الرأي حول بعض القضايا القانونية التي تهم القطاع الخاص والبحث في السبل والآليات الكفيلة بمعالجة هذه القضايا منوّهاً بالجهود التي بذلتها الوزارة في سبيل إصدار العديد من الأنظمة القضائية من أهمها نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والتسجيل العيني للعقار ونظام المحاماة.

بعد ذلك ألقى معالي وزير العدل كلمة أكّد فيها أن الوزارة تعيش حالياً مرحلة جديدة وتنتقل من طور إلى طور، مشيراً معاليه إلى أن هناك عقبات تعترض التطورات التي تنوي الوزارة القيام بها لتحديث أنظمتها وتقديم الخدمة الأفضل لمراجعيها وسوف يتم التغلب عليها إن شاء الله. وأضاف أن هذا اللقاء يهدف إلى بحث المعوقات التي يعاني منها رجال الأعمال والوصول إلى حلول مناسبة. وفي نهاية اللقاء بدا الحوار المفتوح والإجابة على أسئلة الحضور.

في قرار لوزير العدل: لجنة دائمة لنشر الأحكام

❖ صدر قرار معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بتشكيل لجنة علمية دائمة في الوزارة للقيام بمراجعة الأحكام وفرزها وإعدادها للنشر.

وتتكون اللجنة في قرار معالي رقم ١٠٩٦٤ وتاريخ ١٥/ ١٤٢٦/١١هـ من أصحاب الفضيلة:

×الشيخ حمد بن تركي المقبل - القاضي بمحكمة التمييز بالرياض / رئيساً.

×الشيخ علي بن راشد الدبيان - القاضي بالمحكمة الجزئية بالرياض ورئيس تحرير مجلة العدل / عضواً.

×والشيخ سليمان بن عبدالله الماجد - القاضي بالمحكمة العامة بالرياض / عضواً.

ويأتي قرار معاليه بناء على العرض المقدم من فضيلة وكيل وزارة العدل للشئون القضائية د. عبدالله بن صالح الحديثي المتضمن طلب موافقة معاليه على تشكيل لجنة علمية دائمة من ثلاثة قضاة من ذوي الخبرة والاهتمام وذلك لمراجعة الأحكام وفرزها وإعدادها للنشر وبعد الاطلاع على القرار الصادر من معاليه القاضي بإنشاء إدارة تدوين ونشر الأحكام.

ومن المتوقع أن تصدر خلال هذا العام المجلة الخاصة بتدوين الأحكام والتي يجرى الإعداد لها حاليا.

متابعات إخبارية

وزير العدل افتتح مبنى مجمع الدوائر الشرعية بحريملاء

❖ افتتح معالي وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مساء يوم الإثنين ١٠/١١/ ١٤٢٦هـ الماضي المبنى الجديد لمجمع الدوائر الشرعية بمحافظة حريملاء الذي بلغت تكلفة إنشائه أربعة ملايين وخمسمائة ألف ريال على مساحة تبلغ خمسة آلاف متر مربع.

وأقيم حفل خطابي بهذه المناسبة بدئ بتلاوة آيات من القرآن الكريم ثم ألقيت كلمة الأهالي.

بعد ذلك ألقى فضيلة القاضي بمحكمة حريملاء الشيخ عبد العزيز العمر كلمة بيَّن فيها أن المحكمة الجديدة سيكون لها الأثر البالغ في تطوير العمل والارتقاء بمستواه كما هو مخطط له منوهاً بحرص ولاة الأمر على تحكيم شرع الله وإقامته.

ثم ألقيت قصيدة شعرية بهذه المناسبة.

إثر ذلك ألقى وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى كلمة أحصى فيها تكلفة المشاريع الإنشائية لثلاثين مشروعا للوزارة بمبلغ قدره ٣٢١ مليون ريال تشمل مجمعات دوائر شرعية وكتابات عدل وفروع للوزارة في جازان والجوف وعرعر وحفر الباطن وخميس مشيط وجدة إلى جانب ترسية مشروعات أخرى في كل من بريدة وتبوك وحائل بتكلفة ١٨٣ مليون ريال ومشاريع أخرى مستقبلية ضمن خطة الوزارة.

وبعد ذلك قام معاليه بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذاناً بالافتتاح وتجول في أقسام المبنى ومرافقه.

وفي الختام أدلى معاليه بتصريح أبرز خلاله توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين التي تحث على تحسين الأداء في المحاكم وكتابات العدل وتوصي بالحكم بالعدل وإنشاء المزيد من المشاريع وإعانة القضاة على أداء أعمالهم بكل يسر. وتطرق معاليه لاستعدادات الوزارة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وقال: أعدت الوزارة برامج للقضاة لمواكبة انضمام المملكة لمنظمة التجارية العالمية وتعتزم الوزارة عقد ندوة علمية لرؤساء المحاكم لمناقشة الإجراءات الجديدة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً: إن هناك لقاء بيني وبين وزير التجارة والصناعة تم الإعداد له ليتيح الفرصة للقاء مسؤولي القضاء فيما سيكون اللقاء مفتوحاً لمن أراد أن يحضر ويشارك ويدعم بالرأي بالتعاون مع خبراء مختصين من وزارة التجارة والصناعة وخبراء أجانب إذا تطلب ذلك.

اللقاء الثالث عشر للقضاة لمكافحة غسل الأموال

اختتمت يوم الأربعاء ١٤٢٦/١٢/٢٥هـ حلقة النقاش الثالثة عشرة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي لأصحاب الفضيلة القضاة واستمرت خمسة أيام تحت عنوان «مكافحة غسل الأموال» وشارك فيها ٣٠ قاضياً.

وتأتي هذه الندوة لاطلاع أصحاب الفضيلة القضاة على أبعاد هذه الجريمة الخطيرة.

وحرصت الوزارة على اطلاع أصحاب الفضيلة القضاة من خلال البرامج المتخصصة على أحدث الوسائل والطرق التي يستغلها المجرمون في القيام بجرائمهم وكيفية مكافحتها والحد من خطورتها حتى تكون الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الشرعية رادعة لأصحاب هذه الجريمة الخطيرة.

وقد أعرب معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن تقديره لمعالي محافظ مؤسسة النقد وكافة منسوبي المؤسسة على جهودهم والتسهيلات التي يقدمونها لإنجاز هذه اللقاءات.

سمو أمير منطقة نجران يستقبل رئيس محاكم منطقة نجران

❖ التقى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران في مكتبه بالأمارة يوم الثلاثاء ١٤٢٦/١١/٢٥هـ فضيلة رئيس محاكم منطقة نجران إبراهيم بن علي العبيدان.

وتم خلال اللقاء بحث مجمل الأمور ذات العلاقة بوزارة العدل في منطقة نجران وإجراءات افتتاح فرع للوزارة في المنطقة بالإضافة إلى اطلاع سمو أمير منطقة نجران على تقرير عن أعمال المحاكم وكتابات العدل في مدينة نجران ومحافظات المنطقة.

توصيات الندوة العدلية القضائية في المنطقة الشرقية

❖ صدر في اختتام فعاليات الندوة العدلية القضائية التي أقيمت بالمنطقة الشرقية على مدى يومين بتوجيه من معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عدد من التوصيات التي تم التوصل لها بعد تدارس جميع البحوث المقدمة خلال الندوة. ومن أبرز تلك التوصيات:

× ضرورة إظهار محاسن وقواعد العدل العليا في القضاء الشرعي وكيف سبقت الشريعة كل النظم المعاصرة لتقرير قواعد العدل وإرسائها وتطبيقها وإبراز ذلك محلياً وعالمياً لما له من الأثر الإيجابي في تجلية وجود حضارتنا الإسلامية المشرقة.

× العناية بمحاور التعريف والتثقيف في جلسات اللقاء وتوسيع الكتابة فيها لتكون بحوثاً جامعة بعد أن ألقيت كأوراق عمل وتفريغ باحثة لاستكمال ذلك.

× التأكيد على تكوين لجنة لتفعيل العمل بالأنظمة العدلية بين الجهات الرسمية ذات العلاقة والصلة في كل منطقة باختيار ذوي الكفاءات العلمية والعملية من منسوبي وزارة العدل للتواصل مع أمير المنطقة أو المحافظة لتنفيذ توصياتها.

× عقد دورات في الأنظمة العدلية للموظفين المباشرين لأعمالها في جميع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

× نشر الوعي القضائي بالأنظمة العدلية بين جميع طبقات المجتمع لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم والآثار المترتبة على الإجراءات النظامية فيما له علاقة بالمتداعيين وبقاء حق التماس إعادة النظر وسقوطه مما يعتبر جديداً على مفهوم الناس في نظام المرافعات الشرعية عن طريق كل الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة.

× مراعاة تحديد وجوه الاختصاص المكاني والنوعي بدقة بين محاكم الجهة الواحدة أو من جهات التقاضي المختلفة في النظام القضائي الجديد بما يضمن عدم ترديد ذوي الحقوق بحجة عدم الاختصاص وسد الثغرات الناشئة في الأنظمة السابقة عند تطبيقها.

× وقد مضى على تطبيق نظام المرافعات الشرعية مدة ليست باليسيرة يحسن استكتاب القضاة والجهات ذات الاختصاص بثغرات النظام ومعوقات التطبيق.

× مضاعفة أعداد محضري الخصوم ثلاثة أضعاف ليتم التبليغ في القضايا الجنائية كما هو قائم في القضايا الحقوقية وتفعيل مواد التبليغ التي لم يتم العمل بها.

× التعجيل بإصدار اللوائح التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية.

× تشكيل هيئة تتكون من عدد كاف من القضاة لغرض رصد ما يتعرض له القضاء من انتقادات ومعالجتها وفق ما تقتضيه المصلحة.

× توجيه الشكر بعد شكر الله لمعالي وزير العدل حفظه الله لموافقته على إقامة هذه الندوة وتفضله بالمشاركة في افتتاحها وإنجازاته الرائدة في مجال تطور المنظومة القضائية وسعيه الحثيث في رفعة القضاء وبيان أهمية ذلك في كل المناسبات والمحافل المحلية والدولية.

× رفع خطاب شكر من منسوبي وزارة العدل من قضاة وكتاب عدل وإداريين المشاركين في الندوة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية لافتتاحه أعمال هذه الندوة العدلية واهتمامه الشخصي بالقضاء والقضاة.

وكيل وزارة العدل.. جولة تفقدية في المشاعر

❖ قام فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد اليحيي يوم السبت ١٤٢٦/١٢/٧هـ بجولة تفقدية على المرافق القضائية المشاركة في موسم حج هذا العام ١٤٢٦ يرافقه أعضاء لجنة الحج بالوزارة وشملت الجولة مواقع عمل الوزارة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.

وأوضح فضيلة وكيل وزارة العدل عقب الجولة أنه اطمأن على سير العمل في المرافق القضائية وما تقدمه الوزارة من خدمة لضيوف الرحمن خلال مشاركتها الفاعلة في هذا الموسم المبارك. وبيَّن أن ثلاثة قضاة باشروا العمل في مقر شرطة الحرم المكي وقاضيين في مستعجلة مكة المكرمة خلال موسم الحج هذا العام كما شارك في هذا الموسم ثمانية قضاة في المشاعر المقدسة مفيداً أن القضاة المشاركين في مشعر منى ينتقلون مع الحجيج إلى كل من عرفة ومزدلفة ومن ثم يعودون إلى منى يوم العيد للعمل في مواقعهم المقررة بمشعر منى. وسأل فضيلته الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لخدمة ضيوف الرحمن والقيام بالواجب المناط بهم وأن يوفق حجاج بيته الحرام لأداء مناسكهم في يسر وسهوله وأن يجزل الأجر والمثوبة لولاة الأمر على جهودهم في خدمة ضيوف الرحمن وتسهيل أداء مناسكهم.

الدهش يحصل على الدكتوراه

❖ حصل الشيخ عبدالعزيز بن أحمد الدهش المستشار بمكتب معالي وزير العدل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وذلك من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على أطروحته التي بعنوان (أحكام التفاضل في العبادات وفي فقه الأسرة).

مؤتمر القضاء والعدالة بجامعة نايف - توصيات

❖ اختتمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ١٤٢٦/١١/١٩هـ مؤتمر (القضاء والعدالة) والذي استمر ثلاثة أيام دارت خلالها المناقشات والمداولات بين المشاركين من / /١٠ دول عربية هي المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات والجزائر وتونس والسودان وسورية والكويت ولبنان وليبيا إلى جانب الأوربيين من فرنسا وبريطانيا ومنظمات دولية مختلفة ذات صلة بموضوع المؤتمر.

ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على التجارب الدولية بشكل عام والفرنسية في مجال القضاء بشكل خاصة وإبراز التجربة الإسلامية الثرية في مجال القضاء وإرساء أسس للتعاون القضائي والعدلي العربي والدولي ثم إبراز دور العدالة في تحقيق الأمن والاستقرار.

وتم مناقشة جملة من المحاور تمثّلت في محور تنظيم القضاء وإدارة العدالة وحق اللجوء إلى العدالة وآليات تنفيذ الأحكام القضائية وسلوكيات رجال العدالة وأخلاقياتهم وتخصص القاضي وأثره في إدارة العدل.

وأقر المؤتمر (القضاء والعدالة) العديد من التوصيات ومنها تأكيد استقلالية القضاء كما أكدت على ذلك الشريعة الإسلامية والحث على تكامل جهود أجهزة العدالة وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق نجاح استراتيجية تطبيق القضاء بما يضمن العدالة بين أفراد المجتمع وتوسيع دائرة الاستئناف لتشمل جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم بمستوياتها المختلفة.

كما أكدت التوصيات على الاستفادة من التجارب المتقدمة في خصخصة بعض خدمات المؤسسات العقابية ونزلائها مع العناية في تحديد الواجبات والحقوق والاهتمام بتأهيل القضاة والمحامين وغيرهم من رجال القضاء باعتبارهم يشكلون عنصراً مهماً من عناصر تحقيق العدالة واطلاعهم على المستجدات التقنية في مجال أساليب الجريمة ومكافحتها.

ونصت التوصيات على إتاحة الفرصة للقضاة بعامة وقضاة جنوح الأطفال بخاصة لزيادة وتعميق معرفتهم التخصصية عن طريق حلقات دراسية منتظمة تسمح لهم بدارسة العلوم الأخرى المرتبطة بالنظم والجريمة كمبادئ علم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتأكيد على فكرة تخصص القاضي في القانون المقارن لإمكان الاستفادة منها بغية الوصول إلى النظام القانوني الذي لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وأبرزت ضرورة تعزيز مفهوم التخصص القضائي لمواكبة التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي والتغيرات السريعة في المجالات العلمية والتقنية ولا يتعارض مع الثوابت العقدية.

وأوصى المؤتمر بوضع ضوابط موضوعية واضحة لتعيين القضاة وترقياتهم وانتقائهم بناء على مؤهلاتهم ونزاهتهم وقدراتهم وسلوكياتهم وزيادة الاهتمام بتأهيل القضاء وتدريبهم في إطار يتلاءم مع حاجات المجتمع ومستجدات العصر وأن يكون هناك عملية تقييمية للقاضي كل سنتين.

وحث المؤتمر على البحث في بدائل الحبس وتوعية الرأي العام لتقبل التدابير البديلة عن الحبس وتعزيز دعوة الدول العربية إلى الاستفادة من التجارب الغربية في مجالات تنفيذ الأحكام القضائية والخصخصة النسبية للمؤسسات العقابية والبدائل الاجتماعية والاقتصادية عن عقوبة السجن تعد المحاكم وتخصصاتها وفي إطار تبادل الخبرات والمعلومات.

كما حث وزارات العدل والهيئات والجهات الأمنية ذات العلاقة بالحقوق والواجبات للاستفادة من نتائج أبحاث مراكز البحث ومتابعة ورصد التطورات الحديثة في الأنظمة القضائية المعاصرة في المجتمعات الدولية وردها للتراث الإسلامي وأصول الشريعة من أجل منظومة قضائية تجمع بين أصالة الشرع الإسلامي وحداثة القوانين المعاصرة.

ترقية الرحيلي للحادية عشرة

❖ صدرت موافقة فضيلة وكيل وزارة العدل الشيخ عبد الله بن محمد اليحيى على ترقية الأستاذ عبدالرحيم بن سلمان الرحيلي للمرتبة الحادية عشرة على وظيفة مدير إدارة الأرشيف بوزارة العدل.

الرحيلي عبَّر عن شكره وتقديره لوكيل وزارة العدل على الثقة التي منح إياها، متمنياً أن يكون عند مستوى التطلعات لخدمة الوزارة والقيام بما أوكل له من أعمال لتطوير العمل والرقي به.